

Distr.  
LIMITEDTD/B/40(1)/SC.2/L.1/Add.1  
24 September 1993  
ARABIC  
Original : ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية  
 الدورة الأربعون ، الجزء الأول  
 جنيف ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣  
اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة الأربعين لمجلس  
التجارة والتنمية

المقرر: السيد هـ . أشينتروب (المكسيك)

إضافة

البند ٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

البلدان:	الامانة
جمهورية إيران الإسلامية	فلسطين
الصين	الجمهورية العربية السورية
إسرائيل	مالزيا
جمهورية كوريا	بلجيكا
الدنمارك	الولايات المتحدة
نيكاراغوا	باكستان
الجزائر	

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نموذج مؤقت يعمم على الوفود لكي تجيزه .  
 وينبغي إرماط طلبات إدخال التعديلات - الواجب تقديمها بالإنكليزية  
 أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى:

The UNCTAD Editorial Section

Room E.8106

Fax No. 907 0056

Tel. No. 907 5656/5655

## الفصل الثاني

### تقديم المساعدة من الاونكتاد الى الشعب الفلسطيني (البند ٨ من جدول الاعمال)

١ - كانت معروفة على المجلس ، للنظر في هذا البند ، الوثيقة التالية:  
"التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: تقرير من إعداد أمانة  
الاونكتاد" (TD/B/40(1)/8) .

#### بحث البند في اللجنة الثانية للدورة

٢ - عرض رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة هذا البند فقال إن مداولات المجلس بشأن هذه المسألة قد اكتسبت أهمية خاصة في ضوء التطورات البالغة الأهمية التي شهدتها العالم في الأسابيع الأخيرة بجهة مزوجة بالابتهاج ورحب بها بعظيم الأمل . فالاعتراف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين وتوقيع إعلان المبادئ بشأن سلطة الحكم الذاتي المؤقتة الفلسطينية يشكلان معلمين على طريق حل النزاع بين الشعبين اللذين كانت معاناتهما موضوع قلق الأمم المتحدة منذ إنشائهما ، ويرسيان الأساس لسلام شامل و دائم . ويوفر إعلان المبادئ إطاراً للسلطة المؤقتة الفلسطينية لتعبئة الجهود من أجل إنعاش وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني في السنوات المقبلة . ويمكن لمثل هذه الجهود ، إذا شجعتها ودعمتها مساعدة ثنائية متعددة الأطوار مطردة ، أن تمهد السبيل لوضع مشاريع أوسع وأكثر طموحاً للتعاون الإقليمي القائم على أساس منصف .

٣ - وقال إن تقرير أمانة الاونكتاد عن التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني قد أعد تمشياً مع أحکام قرار المؤتمر (٦٤٦-D) ولا يعكر ، بالنظر إلى المواعيد النهائية لإنتاج الوثائق ، أحدث تطور يشكل تحولاً رئيسيًا في بيئة السياسات التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني . ومن المتوقع أن يفسح عدد من المشاكل المزمنة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني المجال الآن لحلول ممكنة ومرضية في السنوات المقبلة . ولهذه الغاية ، يقدم التقرير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن حالة الاقتصاد الفلسطيني . وأبرز النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير ، مع الإشارة بوجه خاص إلى قطاع غزة ، وهي نتائج تناولت العمالة ، والأداء القطاعي ، والمؤشرات الاقتصادية الكلية ، فضلاً عن المشاكل البيئية التي تمس الاقتصاد الفلسطيني . ووفقاً لاحكام اعلان المبادئ ، من المتوقع أن ينقل جزء كبير من المهمة الدقيقة المتمثلة في إصلاح السياسات في هذه المناطق والمناطق الأخرى وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى السلطة المؤقتة الفلسطينية . وتوجد في هذا المجال حاجة ملحة إلى دعم أدبي ونادي وتعاون من جانب المجتمع الدولي بأسره .

٤ - وركز الإهتمام على بعض المجالات التي سيعين على سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية الأولية أن تتناولها على نحو عاجل والتي ستتمكن أيضاً الأونكتاد من بحث إمكانيات تقديم المزيد من المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، في إطار ولايته وضمن مجالات اختصاصه .

٥ - ومن المجالات ذات الأولوية التي تقتضي عملاً عاجلاً ومساعدة مكثفة تخليص قطاع غزة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة الخطورة . وإن وضع مخططات فورية لخلق الأعمال . وبناء مرافق الهياكل الأساسية ، وتعزيز تنمية الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية ، تعتبر جميعها مجالات رئيسية لمثل هذا العمل . وهناك مجالات أخرى تقتضي عملاً ودعماً فوريين تشمل: إنشاء نظام إدارة عامة كفاء وفعال ، وتعزيز الموارد المحلية والخارجية وتخصيصها على نحو فعال لإنعاش القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتنميتهما مستديمة ؛ والتنسيق بين الجهات المانحة ، والمزيد من الدقة في تحديد أولويات المعونة والتنسيق بين الوكالات ، بما في ذلك إنشاء صندوق طوارئ أو مؤسسات تمويل إنمائي ؛ وتعزيز مبادرات تنظيم المشاريع ، والإصلاح الشامل للقطاع المالي ، بما في ذلك إنشاء مؤسسات تمويل إنمائي متخصصة لتلبية إحتياجات الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة والسياحة ؛ وإصلاح النظام الضريبي ؛ وإقامة ترتيبات تجارة ذات فائدة متبادلة ؛ وتنمية القطاع السياحي ؛ وإصلاح وبناء الهياكل الأساسية المادية ، بما في ذلك الإسكان والنقل والمواصلات واستصلاح الأرض والحفاظ على المياه ومرافق النفع العام وتنمية الموارد البشرية ؛ وحماية البيئة .

٦ - وقال إن النتائج التي تم خوضها عندها دراسة الأونكتاد المتعددة القطاعات حسول الأفاق المرتقبة للاقتصاد الفلسطيني ، فيما يتعلق بالعمل الفوري وبالآفاق الطويلة الأجل على السواء ، سوف توفر خلفية موضوعية مفيدة لوضع برامج معايدة من جانب جهات مانحة مختلفة دعماً لجهود الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية عامة وقطاع غزة خاصة .

٧ - واختتم حديثه قائلاً إن الأمانة تتطلع إلى قيام تعاون مكثف وبناء مع جميع الأطراف المهمة في هذا الشأن . وتوجه على نحو خاص إلى السلطات الإسرائيلية والفلسطينية معرباً عن استعداد الأونكتاد لمواصلة الإسهام ، في إطار ولايته واختصاصه ، في إنعاش وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني ، فيساعد بذلك على إرساء الأساس لقيام سلام دائم .

٨ - وقال ممثل فلسطين إن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد تقرير شامل وموضوعي في معالجته لتطورات الاقتصاد الفلسطيني ، ولما يواجهه هذا الاقتصاد من

عقبات نتيجة للاحتلال الإسرائيلي ، ولأساليب إزالة هذه العقبات وتحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني . وشكر الأمانة والوحدة الاقتصادية الخامسة على جهودهما القيمة في هذا الشأن .

٩ - وقال إن العالم قد شهد بدء تحول حاسم في أوضاع المنطقة بفضل توقيع إعلان المبادئ المشتركة حول المرحلة الانتقالية للأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل ، وهو الإعلان الذي سبقه اعتراف متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وأسرائيل . وقد بشر هذا بحقبة جديدة تقوم على التعايش بدلاً من الحرب والنزاع ، وعلى اعتراف كل طرف بحقوق الطرف الآخر . وهذا يشكل خطوة أولى مشجعة نحو تحقيق سلام عادل ، مع قيام الشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه الوطنية ، ولا سيما حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

١٠ - وقال إن هذا الاتفاق هو اتفاق مؤقت ستليه مرحلة نهائية يتم فيها التوصل إلى سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط . وليس المقصود بالفترة المؤقتة سوى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في بعض المناطق المأهولة بالسكان . وبناء على ذلك ، فإن العمل الذي قامت به الأمم المتحدة ووكالاتها خلال السنوات الماضية فيما يتصل بالشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن يستمر حتى إنتهاء الاحتلال وتحرير الأرض الفلسطينية . ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الإضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بقضية فلسطين وأن تساهم مساهمة نشطة في المرحلة الانتقالية في جميع المجالات لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني في مجالات مثل إقامة سلطنته الوطنية وإجراء انتخابات وغير ذلك من جوانب المسؤولية القديمة العهد التي تتطلع بها الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين ، إلى الوقت الذي يضمن فيه الشعب الفلسطيني جميع حقوقه في أرضه .

١١ - وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الشعب الفلسطيني هو الإضطلاع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد سنوات كثيرة من المعاناة . وأضاف قائلاً إنه يأمل أن يقوم المجتمع الدولي ، وفي مقدمته الأمم المتحدة ، بـأداء دور هام في الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة . ولا بد أن يشمل ذلك التنسيق الكامل بين وكالات الأمم المتحدة ، واشتراك سائر الدول في بناء الهياكل الأساسية الضرورية وفي تنمية الاقتصاد الفلسطيني ، فضلاً عن تحرير المجتمع الفلسطيني من آثار عقود من المعاناة في ظل الاحتلال . وهكذا أصبحت الوحدة الاقتصادية الخامسة والأونكتاد ككل يضطلعان بمسؤولية متزايدة وأكثر أهمية في توفير المساعدة للشعب الفلسطيني .

١٢ - وذكر في ختام حديثه أن تنفيذ الحكم الذاتي الانتقالي سيبدأ قريباً وسيفضي إلى مرحلة نهائية تتعلق بالوضع النهائي للأراضي المحتلة وبانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٤٢ ، الذي تعتبره جميع الأطراف أساساً للمفاوضات . وأن منظمة التحرير الفلسطينية ، التي مكنت مفاوضات السلام من أن تبدأ وأن تستمر والتي وقعت أعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة في واشنطن ، ملتزمة بحماية عملية السلام وضمان نجاحها في جميع المراحل . وهي مهتمة كذلك بتعزيز ودعم المجتمع الفلسطيني بجميع جوانبه بومفها شرطين مسبقيين أساسيين لتحقيق سلام عادل في المنطقة وفي العالم .

١٣ - وشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الوحدة الاقتصادية الخامسة على المعلومات التي تضمنها تقرير الأمانة ، والتي تكشف حقائق الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فضلاً عن العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في طريق تنمية اقتصاد مستقل من جانب الشعب الفلسطيني . وأضاف قائلاً إنه يؤيد استنتاجات التقرير ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة تكثيف الجهود الدولية والمساعدة الفعالة ، بالتنسيق مع الشعب الفلسطيني ، للhilولة دون حدوث المزيد من التدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة ولانعاش الاقتصاد الفلسطيني وإرساء أساس سليم لتنميته المقبلة .

١٤ - وأشار إلى أهمية دور الأونكتاد فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها دعمها لجهود الشعب الفلسطيني وأعرب عن تقديره لدور الوحدة الاقتصادية الخامسة وللدramas التي أعدتها . وأضاف أنه يؤيد تكثيف أنشطة الوحدة ، التي يمكن أن تسهم في المستقبل مساهمة إيجابية في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني ، مما يمكن هذا الأخير في النهاية من ممارسة سيادته الكاملة على أرضه وموارده ومن بناء اقتصاد متدهور ومتقدم .

١٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (مالزيا) إنه قد يزغ فجر حقبة جديدة في فلسطين مع توقيع اتفاق السلام التاريخي بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية . ويأمل المجتمع الدولي أن يمهد الاتفاق السبيل لقيام مصالحة كاملة في الشرق الأوسط من خلال تحقيق سلام عادل وشامل و دائم بين الدول العربية والفلسطينيين وأسرائيل .

١٦ - وقال إن التطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض تدل على استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية . وقد أعادت التدابير التقيدية جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى إنشاء اقتصاد مستقل ، مع

ما يستلزم من اطار مؤسسي . وينبغي للمجتمع الدولي ، الذي ادرك الحاجة إلى التدخل العاجل لتقديم العون إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي الفلسطينيين المصابين بالاعتلاء ، أن ينتهز الان الفرصة السانحة له . وفي هذا السياق ، لا بد للأمم المتحدة من الاضطلاع بدور رئيسي . وأضاف أن المبادرة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بيانشاء فرقه عمل تهدف إلى تنسيق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ، وتعهد البلدان المتقدمة بتوفير الدعم المالي ، أمران يستحقان الترحيب . وأعرب عن أمله في أن تقوم مشاركة دولية واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية التي عانت من الضعف مدة طويلة بسبب الاهمال الدولي .

١٧ - وقال إن المجموعة الآسيوية تنظر إلى الأونكتاد على أنه شريك نشيط في الجهد الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لتمكين الكيان الوليد من انشاء اقتصاده . وفي هذا الصدد ، ينبغي توحيد النتائج التي خلصت إليها تقارير الأمانة في الأعوام الثمانية الماضية حول هذه القضية لتوفير صورة شاملة لعمل الأونكتاد في جميع مجالات اختصاصه .

١٨ - وتحديث ممثل بلجيكا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فأشار إلى الاتفاق التاريخي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وأشاد بصيرة وشجاعة القادة الاسرائيليين والفلسطينيين الذين أصبحوا ، بتوقيعهم هذا الاتفاق ، يتوجهون بصورة حاسمة نحو السلام . وأعاد تأكيد التزام الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بإقامة سلام شامل وأعرب عن أمله بأن يتم احراز تقدم في إطار مفاوضات ثنائية ومتحدةدة الأطراف أخرى حول التعاون في المستقبل . وسوف تواصل الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها دعم الترتيبات الدولية التي قد تنشأ فيما يتعلق بهذا الاتفاق ، والمشاركة فيها .

١٩ - وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تشكل بالفعل أكبر جهة مانحة فردية للأرض المحتلة وأنها تنوى أن تظل من الجهات المانحة الكبيرة . وهكذا تعتمد الجماعة الأوروبية أن تقدم على الفور معونه اجمالية قدرها ٣٠ مليون وحدة أوروبية ، كما ستناقص تقديم مساعدة متوسطة الأجل أكبر بكثير حالما تقام المؤسسات الفلسطينية . وأن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، بوصفها مقر الفريق العامل متعدد الأطراف المعنى بالتنمية الاقتصادية الإقليمية ، مستعدة للمساهمة في اقامة آشكال من التعاون الاقتصادي الإقليمي . واختتم حديثه قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترغب في الاشتراك بصورة نشطة في المناقشات المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأونكتاد ، لصالح الشعب الفلسطيني في ضوء الأحداث الأخيرة .

٢٠ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن الموضوع قيد النظر موضوع بالغ الأهمية يراقبه العالم باهتمام شديد . وان توقيع اتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو انتصار للسلام ونصر يخص الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني ، اللذين حققا الوصال بينهما . وان مهمة المجتمع الدولي هي نفع الحياة في الاعلان الاسرائيلي - الفلسطيني كما ان تقديم المساعدة الاقتصادية أمر بالغ الأهمية .

٢١ - وكخطوة أولى ، تعتزم الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد مؤتمر في تشرين الأول/اكتوبر لاستكشاف خير طريقة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة . وسوف يدعى وزراء الخارجية والمالية من البلداناقليمية الرئيسية ، فضلا عن البلدان المانحة المحتملة ، لمناقشة وسائل حشد الموارد . وسيتم أيضا اشراك ممثلي البنك الدولي والأمم المتحدة في هذه المناقشة . ويتوقع أن يقوم البنك الدولي بدور تنسيقي رئيسي في هذا المجهود . وتتوقع الولايات المتحدة أن تجمع معونة اجمالية أولية لفترة سنتين تبلغ ٣٥٠ مليون دولار . وبالاضافة إلى ذلك ، سيتم تعيين فرق عمل مولفة من الأميركيين اليهود والعرب للمساعدة في وضع مشاريع مشتركة لحفز الاستثمارات الخامسة في المنطقة .

٢٢ - واختتم حديثه قائلا إنه يلزم في هذا الشأن بذل مجهود دولي منسق . ومن الواضح أن هناك جهات مانحة كثيرة ومؤسسات كثيرة ستؤدي أدوارا رئيسية . وقال إنه يعتقد أنه ينبغي الاستفادة قدر المستطاع من المؤسسات والقدرات القائمة وتجنب الإزدواج . وربما كان من السابق للأوان ، في هذه المرحلة ، مناقشة أي دور محمد لأونكتاد في هذا المجهود ، إلا أنه يتطلع بشدة إلى المشاورات والاجتماعات التي ستجري في الأسابيع والأشهر المقبلة .

٢٣ - وشكر ممثل باكستان أمانة الأونكتاد على التقرير الذي أعدته حول تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، والذي يؤيده تماما . وقال إنه يشعر بالقلق لأن السلطات الإسرائيلية استمرت ، رغم الأوضاع المتدهورة ، في جهودها الهادفة إلى زيادة ضريبة الدخل المفروضة على السكان الفلسطينيين ، بينما أدى إغلاق الحدود إلىوقف حركة الناس والبضائع . وأضاف إن الأوضاع في قطاع غزة بوجه خاص تشير الى أنه يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين الحالة هناك .

٢٤ - وقال إنه يتتفق مع البلدان الأخرى في المجموعة الآسيوية التي ترغب في أن ترى الأونكتاد يقوم بدور هام ونشط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من احياء اقتصاده . وأنه يؤيد رأي المجموعة الآسيوية القائل بضرورة

توحيد تقارير الأعوام الثمانية الماضية التي أعدتها الأمانة من أجل تحديد المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى تقديم المساعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٤٥ - وأكد ممثل جمهورية إيران الإسلامية دعمه للشعب الفلسطيني في ما يبذله من جهود لإقامة قاعدة اقتصادية سلية . وفيما يتعلق ببيان المجموعة الآسيوية قال إنه ليست لديه اعتراضات على الأدلة بالبيان علماً بأنّ لدى وفده بعض التحفظات على هذا البيان .

٤٦ - وأعرب ممثل الصين عن تقديره للتقرير الذي أعدته الأمانة في إطار هذا البند وللبيان الاستهلاكي الذي أدى به ممثل الأمانة . وقال إن العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وأسرائيل قد شهدت منذ أسبوع فقط تغيراً تاريخياً باعتراف كل منهما بالآخر رسمياً وبتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بالحكم الذاتي لغزة وأريحا . ورحب بالبدء في عملية السلام وبالإجراءات الإيجابية التي اتخذها كل من منظمة التحرير الفلسطينية وأسرائيل . وأضاف قائلاً إن هذا الاتفاق يشكل خطوة رئيسية نحو تسوية شاملة لقضية فلسطين ، مما يخلق الأمل بتحقيق السلام ويوجد الظروف الازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية المحتلة .

٤٧ - وقال إن الأونكتاد قد قام بعمل جمّ خلال سنوات عديدة في إعداد التحليلات والتقارير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأرض المحتلة . ومن شأن عملية السلام الجديدة أن تيسّر عمل الأونكتاد في هذا الميدان وأن تولد طلبات جديدة عليه . ويمكن للأونكتاد أن يقدم المزيد من التوصيات والمساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى إدارة بلده وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة . وأعرب عن أمله في أن يسهم الأونكتاد في تحقيق هذا الهدف .

٤٨ - ورحب ممثل إسرائيل بالفوبي العامة للاحظات ممثل الأمانة ، التي تختلف اختلافاً ملحوظاً عن التقارير الشفوية السابقة المقدمة من الأمانة . غير أن تقرير الأمانة الوارد في الوثيقة TD/B/40(1)/8 لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن التقارير التي سبقته ، وهو مصطبغ بما أصبح يمثل تقليداً طويلاً من الغرض والتحيز السياسيين . وهو يسعى إلى تحقيق الهدف النفسي الطويل الأجل المتمثل في إضعاف طابع شيطاني على إسرائيل وسياساتها في الأراضي . وإن الحكم الذي يتضمنه حكم متحيز ومعالجته للمادة الإحصائية مشكوك فيها أو غير صحيحة أو مضللة .

٤٩ - وعلى الرغم من الملاحظات المشجعة التي أبدتها ممثل الأمانة ، فإنه يبدو أن الوحدة الخامدة قد تجاوزتها الأحداث . فالاعتراف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين

يشكل حدثاً رحباً به معظم البلدان بوصفه يبشر بتغيير حقيقي ونوعي في طبيعة العلاقات بين الطرفين . وقد أخذ الوحدة الخاصة على حين غرة ، بالرغم من أن عملية السلام في الشرق الأوسط كانت مستمرة منذ بعض الوقت . وإن ما أبدته الوحدة الخاصة من لامبالاة تجاه الانجازات التي حققتها هذه المحادثات يدل على وجهات النظر الغريبة السائدة في الوحدة . وينبئ لا يغيب عن البال أن دخل الفرد لدى الكثير من شعوب المنطقة المعنية يقل حتى عن الدخل الغربي للفلسطينيين . وان اشتراك هذه البلدان في التخطيط لمستقبل أفضل يشارك فيه الجميع موضوع يستحق أن يكرر له أكثر من نصف صفحة من التقرير .

٣٠ - وثمة نقطة أخرى تبعث على القلق وهي القرار الغربي الواضح الذي اتخذته الوحدة الخاصة بالشروع في دراسة مستقلة عن وضع البيئة في الأرضي . فهذا الأمر لم يشكل مطلقاً موضوع طلب من المجلس ، ولم يتخد المجلس قط أي قرار موضوعي في هذا الشأن ، ومن المكر الایحاء بأنه قد قام بذلك . وهذا الموضوع هو موضوع لم يشرع الاونكتاد فيه إلا مؤخراً ، ومن المؤكد أنه ليس موضوعاً يمكن للوحدة الخاصة أن تدعى فيه أي اختصاص . والواقع أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع على نحو واضح بنفس العمل . وعلاوة على ذلك ، يوجد هنا تناقض واضح مع ولاية كرتاخينا . وهذا الاستطراد من جانب الوحدة الخاصة يشكل مضيعة للموارد البشرية والمالية على السواء ويمكن أن تعالجه على نحو أفضل للهيئات المخولة والمختصة بالقيام بذلك .

٣١ - وقال إنه لم يعد هناك أي مجال ، في حقبة السلام الجديدة التي يبرز فجرها في الشرق الأوسط ، لهيئات تخدم غرضاً دعائياً . فيجب أن يشكل توطيد السلام والتحليل الموضوعي والمصالحة البناءة جدول عمل أمانة الاونكتاد اليوم بدلاً من العمل على إعادة كتابة التاريخ على نحو مفرض ولدوافع سياسية . وقد حان الوقت لأن تسدل الوحدة الخاصة الستار على مساعيها ، وأن تنحني برشاقة وتفادر المسرح وتتفسح المجال للهيئات القطاعية الفنية التي ستكون مهمتها الاشتراك في بناء المستقبل .

٣٢ - واقتراح إنشاء لجنة مخصصة تضم إسرائيل والفلسطينيين وراعي عملية السلام لاعداد المانحين الرئيسيين والأمانة لمهمة إعادة بناء الشرق الأوسط . وينبئ أن تكون مهمتها تحويل الولاية الحالية للوحدة الخاصة ، التي تخطتها الزمن ، وموافقها المتغيرة ، إلى مشاركة جديدة ومتوازنة للأونكتاد مع جميع الأطراف المعنية ، في محاولة للقيام بعمل بناء في الميدان . ورحب في هذا السياق بتعاون ومشاركة الوحدات الفنية المتخصصة للأونكتاد في المهمة الضخمة الماثلة الآن . وقال إن السلام الاقتصادي والسياسي للكيان الفلسطيني ، وكذلك لجميع جيرانه ، يتطلب معدلاً متسارعاً من النمو الاقتصادي في الأرضي ، وتوفير المرافق الأساسية وتطوير قطاعات الانتاج القديمة

والجديدة . ولكي تكون هذه التطورات ناجحة ، فإنها يجب أن تكون منسجمة مع الاتجاهات المتوقعة في كل من اقتصاد اسرائيل ، الذي سيتحقق في المستقبل المنظور الشريك الاقتصادي الرئيسي للفلسطينيين ، وفي اقتصادات الأردن ومصر والدول العربية الأخرى .

٣٣ - وقال في ختام حديثه إنه قد تم الوصول إلى منعطف تاريخي وعميق حقاً في الشرق الأوسط . وقد أظهر قادة اسرائيل والفلسطينيون شجاعة شخصية وسياسية معاً . ودعا إلى إنهاء الأمور الشاذة التي لا تزال تميز علاقات اسرائيل باللونكتاد . فهل باستطاعة الأمم المتحدة واللونكتاد وضع الأمور العقيمة خلف ظهرهما؟ وهل باستطاعة الأمم المتحدة أن تضع السياسات الإقليمية المتحيزة جانباً وأن تبرهن أنها حقاً منظمة عالمية قادرة على أداء دور في تشييد مبانٍ جديدة يمكن أن يسكن فيها الجميع؟ وقال إنه قد ألقى في واشنطن قبل أسبوع تحذير على المجتمع الدولي . وهو ينتظر ، بأمل وترقب ، استجابة لهذا التحدي ، ليس أقلها استجابة اللونكتاد .

٣٤ - وقال ممثل جمهورية كوريا إنه يؤيد الآراء التي أعربت عنها المجموعة الآسيوية وأنه يرجح بتوقيع الاعتراف المتبادل وميثاق الحكم الذاتي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ويشكل هذا التطور خطوة هامة على طريق السلام في الشرق الأوسط والسلام الدولي . وقد وقع هذا الحدث التاريخي بينما كانت الوفود تبحث تقرير الأمانة عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، وهو تقرير يساعد كثيراً على فهم الحالة الراهنة . وتمثل هذه المناقشة ظرفاً مواتياً لإجراء مناقشة عن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد الشعب الفلسطيني . وهناك عدة بلدان ، بما فيها الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان والبلدان الشمالية ، تنظر في خطط لتقديم المساعدة الاقتصادية من أجل إعادة بناء مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية فضلاً عن خطط المساعدة التي تنظر فيها هيئات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير . وأشار في ختام حديثه إلى الهبات السابقة التي قدمتها حكومته بمقدار مليون دولار في شكل منح دراسية للطلبة الفلسطينيين . وقال إنه يود أن يؤكد أن حكومته تعتزز زيادة المشاركة في توفير المساعدة الاقتصادية للمنطقة عند طلبها ، وأنها ستتظر في أفضل طريقة لتقديم مثل هذه المساعدة .

٣٥ - وتحدثت ممثلة النرويج فقالت إن المناقشة المتعلقة بهذا البند تجري في مناخ سياسي جديد تماماً . فقد اعترفت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ببعضهما البعض ، وتم التوقيع مؤخراً على اعلان مبادئ في واشنطن . ويواجه المجتمع الدولي الآن تحدي تحسين مساعدته للشعب الفلسطيني والمساهمة في بناء السلام . وأضافت قائلاً إن تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة يتوقف على التنمية الاقتصادية . وعليه ، يلزم توفير مساعدة اقتصادية على نطاق كبير في إطار التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي .

٢٦ - وقالت إن الحالة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية تستدعي معاونة عاجلة وواسعة من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف . كما أن اتفاق السلام يفتح إمكانيات للتعاون الاقتصادي الإقليمي من أجل بناء أمن مشترك ومستقبل مشترك . وبالرغم من الصعوبات التي سيواجهها تنفيذ الاتفاق ، فإن هذا الاتفاق سيوفر فرصة لتعزيز الثقة وتوسيع التعاون .

٢٧ - واختتمت حديثها قائلة إنه يتquin توفير أكبر قدر ممكن من الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي ، مع قيام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين ومنظomas الأمم المتحدة الأخرى بـأداء دور رئيسي . ويتعين توضيح الدور المحدد لكل منظمة ، بما في ذلك الأونكتاد ، في ضوء التطورات المقبلة ، وإن كان ينبغي اعطاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي دوراً رائداً في تنسيق المساعدة الدولية . وقالت إن البلدان الشمالية ، التي تقدم بالفعل مساعدة كبيرة للشعب الفلسطيني ، مستعدة للمساهمة كلها في المجهود الدولي المسبق من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

٢٨ - وأشار المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والカリبي (نيكاراغوا) إلى الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل بضعة أيام فقط فقال إن مجموعته تود أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها الطرفان في السعي إلى إحلال سلام دائم في المنطقة . ومن شأن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد أن يساعد على تحديد المساعدة التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد ، في إطار اختصاصاته ، إلى الشعب الفلسطيني ، معأخذ الروابط الإقليمية ودعم المجتمع الدولي في الاعتبار . وأضاف قائلاً إن مجموعته تود أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لجميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحديد الدور الذي يمكن لمنظمة الأمم المتحدة ، والأونكتاد خاصة ، الاضطلاع به للمساهمة في تنمية الشعب الفلسطيني في إطار آفاق التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين .

٢٩ - وقالت ممثلة الجزائر إن المناقشة المتعلقة بهذا البند تجري ضمن سياق إيجابي يعقب توقيع اتفاق السلام في واشنطن ، وهو اتفاق ترحب به . وأضافت قائلة إن عملية السلام ، التي تأمل أن تكون شاملة ، تتطلب دعماً طويلاً الأجل من جانب المجتمع الدولي . وقد كان دور الأونكتاد في هذا الصدد مفيدة وثميناً في الماضي ، وذلك من خلال إعداد التقارير السنوية عن الحالة الاقتصادية المتدهورة في الأراضي المحتلة . ومضت قائلة إنها ترى أنه ينبغي أن يؤخذ عمل الأونكتاد في الاعتبار ، ولا سيما الدراسة المتعددة القطاعات التي تجريها الوحدة الاقتصادية الخامسة والتي تفترض ٣٣ قطاعاً اجتماعياً واقتصادياً يمكن أن تستفيد من جهود التعاون التقني الدولي . وهي ترى أن هذه الدراسة يمكن أن تكون مفيدة جداً وأنه ينبغي ، وبالتالي ، تعزيز دور الأونكتاد في سياق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي سيعهد إليها الآن بدور نشيط في تدعيم عملية السلام .

-----